دائرة مراقبة الصيرفة
ضوابط اختبارات الضغط

اختبارات الضغط

المقدمة:

تستخدم اختبارات الضغط كجزء من منظومة إدارة المخاطر لدى المصارف حيث تُعد هذه الاختبارات ذات بعد مستقبلي في تقييم المخاطر (Forward–looking Assessment of Risk).

ومن الممكن القول أن اختبارات الضغط هي أداة رقابية تساعد إدارة المصرف على التخطيط المستقبلي وتزودها بمؤشرات عن حجم رأس المال المطلوب لمواجهة أثر الأحداث السلبية غير المتوقعة المتعلقة بالعديد من المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف والتي قد تنتج عن الصدمات الاقتصادية والمالية الكبيرة، كما تعد اختبارات الجهد إحدى أدوات إدارة المخاطر التي يجب على المصرف الاستعانة بها في إدارة المخاطر لديه وفقاً للدعامة الثانية من مقررات بازل (٢) إذ يتم إجراء اختبارات الضغط لدى المصرف بهدف تقييم أثر وقوع أحداث طارئة في المتغيرات الاقتصادية والمتعلقة بالسوق على كل من ربحية المصرف والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية لديه .

الهدف:

١. تزويد إدارة المصرف بتقييم مستقبلي للمخاطر التي قد يتعرض لها.
٢. مساعدة إدارة المصرف في إجراءات التخطيط السليم لرأس المال والسيولة.
٣. مساعدة إدارة المصرف في وضع حدود مقبولة للمخاطر.
٤. مساعدة إدارة المصرف في تطوير منهجيات للتخفيف من المخاطر وتطوير خطط طوارئ لمواجهة الظروف الناجمة عن اختبارات الأوضاع الضاغطة.
٥. تعزيز عملية تحديد وضبط المخاطر.
٦. تعد جزءاً أساسياً في منظومة الحوكمة المؤسسية

نطاق التطبيق:

١. تسري هذه التعليمات على جميع المصارف العاملة في العراق على أن يتم إرسال الاختبارات إلى البنك المركزي العراقي / دائرة مراقبة الصيرفة بشكل فصلي واعتباراً من تاريخ نشر هذه التعليمات وبإمكان المصرف اجراء تلك الاختبارات بشكل شهري حسب السياسة الداخلية للمصرف وطبيعة المخاطر المرتبطة به.

٢. دورية إجراء اختبارات الضغط والمدى الزمني لها وتعتمد دورية إجراء اختبارات الضغط على عوامل عدة منها على سبيل المثال: طبيعة عمل المصرف، درجة تذبذب المتغيرات محل الاختبار أساليب القياس المستخدمة من المصرف وكذلك التغيرات الجوهرية التي تطرأ على البيئة الخارجية أو هيكل المخاطر لدى المصرف ويتم تحديد المدى الزمني لإجراء اختبارات الجهد وفقاً لآجال ودرجة سيولة المراكز محل الاختبار ، وقد يطلب البنك المركزي العراقي في أي وقت تفاصيل عمليات اختبارات الضغط التي تمت بما في ذلك الفروض والسيناريوهات المُستخدمة ونتائج تلك الاختبارات وللبنك المركزي العراقي الطلب من المصرف بإجراء اختبارات الضغط الإضافية في أوقات زمنية مختلفة.

٣. في حال أظهرت نتائج تلك الاختبارات بأن هناك ضعفاً في سيولة وملاءة المصرف وعليه تقديم خطة زمنية مقبولة إلى البنك المركزي العراقي مقرة من قبل مجلس الادارة لمعالجة هذه الأوضاع كافة .

٤. إن هذه الاختبارات تعد من متطلبات الحد الأدنى عند قيام المصرف بإجراء اختبارات الضغط على أن يتم الأخذ بالحسبان نتائج تلك الاختبارات عند تقييم وضع المصرف.

٥. ان النسب الموضوعة من هذا البنك ليست الزامية وبإمكان أي مصرف وضع نسب الاختبارات حسب تقديره لحجم المخاطر التي يتعرض لها كون أن المصرف أدرى بالمخاطر التي قد يتعرض لها ، على أن يكون اختيار النسب واقعياً ، إذا ان البنك

المركزي العراقي سيراجع اختبارات الضغط لمعرفة مدى كفاءة النسب التي تم اختيارها من قبل المصرف.

تاريخ التطبيق:

يعمل بهذه التعليمات اعتباراً من تاريخ النشر.

احكام عامة تتعلق بالاختبارات: –

في ضوء ازدياد أهمية اختبارات الأوضاع الضاغطة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة ، وبالإشارة إلى ما تضمنته الورقة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في شهر أيار 2009 "مبادئ الممارسات السليمة والرقابة المتعلقة باختبارات الضغط" ، وكي تتمكن المصارف من تطبيق تلك الاختبارات بشكل فعال فإن عليها مراعاة الآتي :

أولاً: – حوكمة اختبارات الضغط : –

تعد حوكمة المخاطر (Governance–Risk) وثقافة إدارة المخاطر من أهم مكونات اختبارات الضغط كما تتضمن أنواع المخاطر، إدارة مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر المحافظ الاستثمارية إضافة الى إدارة المخاطر ذات العلاقة بأنشطة معينة في المصرف، كما وتعد نتائج الاختبارات إحدى المكونات الأساسية في اتخاذ القرارات على المستوى الإداري والإدارة التنفيذية العليا.

١. دور مجلس الإدارة : – يقع على عاتق مجلس الإدارة الآتي: –

أ– التأكد من وجود إطار عملي فعال لاختبارات الضغط لتقييم قدرة المصرف على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة.

ب– المسؤولية النهائية عن برامج اختبارات الضغط لدى المصرف واقرارها.

ج– المشاركة بفاعلية في هذه الاختبارات بما في ذلك المصادقة وتقييم النتائج وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها بناء على نتائج هذه

الاختبارات كذلك التأكد من أن لجنة المخاطر بالمصرف تتأكد بأن قسم إدارة المخاطر يقوم بإجراء الاختبارات بشكل دوري.

٢. دور الإدارة التنفيذية العليا : – إن ضمان تنفيذ ومراقبة برامج اختبارات الضغط بما يتفق مع المنهجية المعتمدة من مجلس الادارة يقع على عاتق الإدارة التنفيذية العليا وعليه يجب التأكد من توفر كادر مؤهل لدى مختلف الاقسام في المصرف لإجراء الاختبارات ولاسيما امتلاك قسم المخاطر للأدوات والوسائل المناسبة لذلك.

٣. دور لجنة أدارة المخاطر بالمصرف: – يقع على عاتق اللجنة مراجعة وتقييم فعالية وقدرة الاختبارات في تحقيق الاهداف المرجوة منها ومدى ملائمة السيناريوهات المستخدمة في هذه الاختبارات في تحقيق اهدافها وعرض النتائج والتوصيات على مجلس الادارة أذ تعد اختبارات الضغط جزءا أساسياً ومكملاً في منظومة الإدارة الرشيدة (الحوكمة المؤسسية) وإدارة المخاطر لدى المصرف، ولما لهذه الاختبارات من تأثير في صناعة القرارات الاستراتيجية لمجلس إدارة المصرف وإدارته التنفيذية .

٤. يجب أن يتوفر لدى المصرف سياسات وإجراءات مكتوبة ومعتمدة تحكم عملية اختبارات الضغط, بما في ذلك التوثيق المناسب لهذه الاختبارات (الفرضيات ، نتائج الاختبارات، التوصيات والاجراءات التصحيحية، دورية اجراء هذه الاختبارات) على ان يتم تحديث تلك السياسات والاجراءات من قسم ادارة المخاطر في المصرف.

٥. عند ظهور نتائج تلك الاختبارات احتمال وجود خلل معين أو تعرض المصرف لمخاطر في ظل ظروف معينة، فعليه أن يتخذ الإجراءات المناسبة والكافية التي تُمكنه من الحدَ من هذه المخاطر وتلافيها.

ثانياً: – البنى التحتية المناسبة: –

يجب أن يتوفر لدى المصرف البنية التحتية اللازمة لضمان إعداد اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل فعال بما في ذلك الأنظمة والكوادر المؤهلة والبيانات الشاملة والدقيقة والتي بدورها تمكن المصرف من احتساب المخاطر بشكل شامل.

ثالثاً: – تقسم اختبارات الضغط الى نوعين رئيسين هما كما يلي:

أ- اختبارات الحساسية **(Sensitivity Scenarios)**

يتم بموجب هذه الاختبارات تقييم أثر تطبيق تغير غير عادي في متغير واحد من المتغيرات (مع بقاء المتغيرات الأخرى كافة ثابتة دون تغيير) على الموقف المالي للمصرف. ويهدف هذا النوع من اختبارات الضغط على اجراء تقييم مبدئي وسريع لمدى حساسية محفظة المصرف لمعامل المخاطر Risk Factor.

تستخدم اختبارات الحساسية لقياس مدى أثر التحركات في عوامل المخاطر (كلا على حدة) على الوضع المالي للمصرف، حيث لا يتم الأخذ بالحسبان العلاقات والتداخلات بين عوامل المخاطر المختلفة وتهدف هذه الاختبارات الى تحديد درجة حساسية الوضع المالي للمصرف تجاه عامل واحد من المخاطر وتقييم قدرة المصرف على مواجهته.

ب- الاختبارات القائمة على تحليل افتراضي لمجموعة من السيناريوهات **(Scenario Analyses)**:

تعد هذه الاختبارات أكثر تعقيداً من اختبارات الحساسية حيث يتم من خلالها إحداث تغييرات عدة غير عادية على متغيرات عدة في وقت واحد ، يمكن وضع الافتراضات على أساس تاريخي استناداً على أحداث جوهرية تتعلق بالسوق وقعت في الماضي، أو على اساس افتراضي استناداً الى أحداث افتراضية يمكن حدوثها ولم تقع في الماضي.

تعمل هذه الاختبارات على تقييم أثر سيناريوهات احتمالية حدوثها قد تكون منخفضه ولكن أثرها في حال حصولها على المصرف يكون كبير، وبشكل عام أن اختبارات السيناريوهات يجب ان تتضمن الاتي: –

١. اختبارات مبنية على أحداث تاريخية حصلت سابقاً ، سواء في العراق أم في دول العالم (مثل: الأزمة المالية العالمية، الأزمات السياسية ... الخ).

٢. اختبارات افتراضية من الممكن ان تحدث (مثل: ارتفاع / انخفاض أسعار الفائدة، انخفاض حاد في نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي، ارتفاع معدل البطالة .... الخ).

أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية الممكن أخذها في بناء الاختبارات الافتراضية : –

أ- انخفاض معدل نمو النتائج المحلي الإجمالي

ب- ارتفاع / انخفاض اسعار النفط في الأسواق العالمية

ج- ارتفاع / انخفاض أسعار الفائدة

د- ارتفاع / انخفاض معدلات التضخم والمستوى العام للأسعار

هـ- ارتفاع / انخفاض أسعار الصرف

و- ارتفاع مستويات البطالة

رابعاً: – احكام عامة: –

١. يتعين أخذ نتائج اختبارات الضغط في الحسبان عند قيام الإدارة العليا للمصرف ومجلس إدارته في رسم السياسات وتحديد الحدود المقبولة للمخاطر المختلفة (Risk Appetite) ومراقبة تأثيرها.

٢. يجب أن يتوافق إطار اختبارات الضغط لدى المصرف مع طبيعة حجم ومدى تعقد أنشطة المصرف وهيكل المخاطر الكلي لديه ، كما يجب أن يتضمن ذلك الإطار أهدافاً محددة بشكل واضح وسيناريوهات مصممة وفقاً لأعمال المصرف والافتراضات المستخدمة والموثقة بشكل جيد وآليات فعالة لإجراء هذه الاختبارات.

٣. أن تغطي الاختبارات المخاطر المحتمل أن يتعرض لها المصرف كافة مع الأخذ بالحسبان تداخل العلاقات(Interrelations) بين هذه المخاطر فعلى سبيل المثال إذا بلغ معامل الارتباط بين سيناريوهين من السيناريوهات (٧٥%) او أكثر فعند ذلك يجب إسقاط أحد هذين السيناريوهين وعدم احتساب أثره على الوضع المالي للمصرف.

٤. يجب أن تأخذ عملية اختبارات الأوضاع الضاغطة مجموعة من السيناريوهات بعضها يأخذ بالاعتبار التغيرات المستقبلية في الأوضاع المالية والاقتصادية العامة كما يجب ان تكون تلك السيناريوهات انعكاساً للمخاطر الجديدة التي قد يتعرض لها المصرف.

٥. أن تشتمل الاختبارات على سيناريوهات تتدرج من الأقل تأثيراً إلى الأكثر تأثيراً مع الأخذ بالاعتبار مستوى تأثير السيناريوهات المحتملة على الوضع المالي للمصرف سواء من خلال حجم الخسارة المتوقعة او من خلال التأثير على سمعة المصرف.

٦. يجب على إدارة المصرف الأخذ بالحسبان نتائج الاختبارات عند التخطيط لحجم رأس المال والسيولة وتوزيعات الارباح.

٧. استخدام نتائج الاختبارات في تطوير خطط الطوارئ لمواجهة المخاطر المختلفة وتفعيل استخدام أدوات تخفيف المخاطر.

٨. يتعين على المصرف الاخذ بالحسبان اختبار مخاطر التركز التي قد تنشأ في حال وجود ظروف اقتصادية غير مواتية تؤدي إلى مخاطر احتمال تعثر أو التعثر الفعلي للزبائن المرتبطين او التوظيفات التي يوجد بينهما ارتباط من نوع ما في وقت واحد مما يؤدي في هذه الحالة الى وجود تركز حقيقي ومؤثر يجب تحديده.

١٠- يجب على المصرف استخدام وتطبيق الاختبارات لتحديد وضبط المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، بالإضافة إلى استخدام أدوات إدارة المخاطر الأخرى مثل القيمة المعرضة للمخاطر (Value-at-Risk)، وذلك لتحسين إجراءات إدارة المصرف لسيولته ورأسماله وكذلك بهدف الوصول إلى التقييم الشامل للمخاطر.

١١- يجب أن تكون عملية اختبارات الضغط شاملة بحيث تكون مبنية على التعاون والتنسيق وتبادل وجهات النظر بين مختلف المعنيين في المصرف.

١٢- يجب أن يكون لتلك الاختبارات تأثير في صناعة القرارات على المستوى الإداري المناسب بما في ذلك القرارات الاستراتيجية لمجلس الادارة والادارة التنفيذية.

١٣- يجب من خلال هذا التقييم الاخذ بالحسبان ضرورة مقارنة اختبارات الضغط الخاصة بالمصرف مع اختبارات الضغط الأخرى التي تتم من جهات خارجية والتي يمكن الاطلاع عليها ويجب على أدارة المخاطر وإدارة التدقيق الداخلي ان تلعب دوراً هاماً في عملية التقييم.

١٤- يجب على المصرف وكجزء من اختبارات الضغط الاخذ بنظر الاعتبار إمكانية حدوث عدد من السيناريوهات في ذات الوقت .

١٥- يجب أن يعكس نظام إدارة المعلومات بالمصرف أثر السيناريوهات المختلفة الخاصة بتغيرات أسعار الفائدة على كل من القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية والربحية استنادا إلى :

أ- السيناريوهات لصدمات أسعار الفائدة التي تم إعدادها من المصرف، والتي تتم في إطار عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

ب- سيناريوهات اختبارات الضغط التي تأخذ في الحسبان اتجاهات أسعار الفائدة التاريخية أو الافتراضية والتي قد تكون أكثر صرامة من سيناريوهات صدمات أسعار الفائدة العادية .

ج- أية سيناريوهات صدمات لأسعار الفائدة الإضافية التي قد تُطلب من البنك المركزي العراقي.

خامساً :- المبادئ الاسترشادية التي يتعين أخذها في الحسبان عند إجراء اختبارات الضغط: -

١. يجب أن تعتمد اختبارات الضغط على حجم ودرجة تنوع وتعقد أنشطة المصرف.

٢. يتعين على المصرف تحديد المخاطر الجوهرية كافة ، الواجب أخذها بنظر الاعتبار عند إجراء اختبارات الضغط.

٣. يجب على المصرف أن يقوم بتحديد العوامل المؤدية للمخاطر الرئيسة التي تخضع لاختبارات الضغط.

٤. جودة البيانات ونظم المعلومات أذ يتعين على المصرف استخدام بيانات دقيقة، كاملة، ملائمة ومعبرة عن الواقع عند إجراء الاختبارات وبما يتماشى مع متطلبات الأساليب المستخدمة في القياس وفقاً لدرجة تقدمها، ونطاق تطبيق تلك الاختبارات.

٥. يجب على المصرف أن يقوم بشكل دوري بالتحقق من كفاية الاختبارات.

سادساً: السيناريوهات المطلوب إعدادها

على المصارف إعداد السيناريوهات اللازمة لاختبارات الضغط وكحد أدنى إعداد السيناريوهات التالية المتعلقة بمخاطر الائتمان، ومخاطر التركزات الائتمانية، ومخاطر السوق، مخاطر اسعار الفائدة ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر التركز.

أ- سيناريوهات ذات متغير واحد (Sensitivity Scenarios)

يتم دراسة وتحليل أثر كل متغير على حدة على الوضع المالي للمصرف مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى، وفيما يلي السيناريوهات المطلوبة باستخدام هذا الأسلوب :

١- السيناريوهات المتعلقة بمخاطر الائتمان

يتم إعداد السيناريوهات المتعلقة بمخاطر الائتمان واحتساب الأثر السلبي لتطبيق كل سيناريو على أرباح/ خسائر المصرف (التخصيصات) وعلى نسبة كفاية رأس المال.

١. ارتفاع الديون غير المنتجة للعوائد بنسبة (٥٠%) من رصيدها، حيث ينعكس ذلك على جميع أنواع الديون غير المنتجة مع المحافظة على النسبة الفعلية لتغطية الضمانات المؤهلة لكل نوع من أنواع الائتمان، ومن ثم بناء المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات احتساب مخصص الديون غير المنتجة للعوائد بناءً على النسبة أعلاه.

٢. ارتفاع الديون غير المنتجة للعوائد بنسبة (١٠٠%) من رصيدها، حيث ينعكس ذلك على جميع أنواع الديون غير المنتجة للعوائد مع المحافظة على النسبة الفعلية لتغطية الضمانات المؤهلة لكل نوع من أنواع الائتمان، ومن ثم بناء المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات احتساب مخصص الديون غير المنتجة للعوائد بناءً على النسبة أعلاه.

٣. ارتفاع الديون غير المنتجة للعوائد بنسبة (٢٠٠%) من رصيدها، حيث ينعكس ذلك على جميع أنواع الديون غير المنتجة للعوائد مع المحافظة على النسبة الفعلية لكل نوع من أنواع الائتمان والنسبة الفعلية لتغطية الضمانات المؤهلة لكل نوع ضمن أنواع الائتمان، ومن ثم بناء المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات احتساب مخصص الديون غير المنتجة للعوائد.

الفرضية	النسبة
الاقل شدة	%٥٠
متوسطة الشدة	%١٠٠
الاكثر شدة	%٢٠٠

٤. ارتفاع نسبة الديون غير المنتجة للعوائد إلى إجمالي الائتمان النقدي بنسبة (١٠%) حيث ينعكس ذلك على الائتمان دون المتوسط (دون المستوى) ومن ثم بناء المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات احتساب مخصص الديون غير المنتجة للعوائد.

٥. ارتفاع نسبة الديون غير المنتجة للعوائد إلى إجمالي الائتمان النقدي بنسبة (٢٠%)، حيث ينعكس ذلك على الائتمان دون المتوسط (دون المستوى) ومن ثم بناء المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات احتساب مخصص الديون غير المنتجة للعوائد.

٦. ارتفاع نسبة الديون غير المنتجة للعوائد إلى إجمالي الائتمان النقدي بنسبة (٣٠%)، حيث ينعكس ذلك على الائتمان دون المتوسط (دون المستوى) ومن ثم بناء المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات احتساب مخصص الديون غير المنتجة للعوائد.

الفرضية	النسبة
الاقل شدة	%١٠
متوسطة الشدة	%٢٠
الاكثر شدة	%٣٠

٧. بخصوص الائتمان التعهدي يمكن تقسيم هذا الائتمان الى نوعين: –

أ- ائتمان متعثر تم تسديده من المصرف الى الجهة المستفيدة ولم يتم استحصاله من الزبون هنا وبالنظر لكونه أصبح ائتماناً نقدياً غير منتج

يتم بناء ذات السيناريوهات المطبقة على الائتمان غير المنتج المبينة سابقاً.

ب- ائتمان تعهدي مطالب به من الجهات المستفيدة ولم يتم تسديده بعد إذ يتم بناء سيناريوهات ضمن السيناريوهات الخاصة بالسيولة من خلال إضافة السيناريو الى الالتزام التعهدي في قائمة احتساب السيولة إضافة الى انعكاسه على بناء المخصصات (ضمن الائتمان دون المتوسط "غير المنتج") استناداً الى تعليمات احتساب مخصص الديون غير المنتجة.

الفرضية	النسبة
الاقل شدة	المطالبة بنسبة ١٠% من اجمالي الالتزام التعهدي
متوسط الشدة	المطالبة بنسبة ٢٥% من اجمالي الالتزام التعهدي
الاكثر شدة	المطالبة بنسبة ٥٠ % من اجمالي الالتزام التعهدي

٨. تراجع تصنيف فئات القروض فئة واحدة ويتم قياس الأثر عند تراجع تصنيف جميع القروض (الائتمان النقدي والتعهدي) حسب تعليمات احتساب المخصص فئة واحدة حيث يتم إضافة القروض المصنفة (ائتمان خاسر) كما هي بدون تغيير تصنيفها.

٢- <u>السيناريوهات المتعلقة بمخاطر التركزات الائتمانية</u>

يتم إعداد السيناريوهات المتعلقة بمخاطر التركزات الائتمانية واحتساب الأثر السلبي لتطبيق كل سيناريو على أرباح/ خسائر المصرف وعلى نسبة كفاية رأس المال.

١. تعثر أكبر ثلاثة مقترضين باستثناء دوائر الدولة والتي ترجح بوزن مخاطر (صفر %) حيث ينعكس ذلك على الائتمان غير المنتج ومن ثم بناء المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات احتساب مخصص الديون غير المنتجة للعوائد.

٢. تعثر أكبر ستة مقترضين باستثناء دوائر الدولة، حيث ينعكس ذلك على الائتمان غير المنتج ومن ثم بناء المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات احتساب خصص الديون غير المنتجة للعوائد.

٣. خسارة المصرف لأكبر ستة أرصدة لدى مصارف أخرى (مقيمة / غير مقيمة)، حيث ينعكس ذلك على الائتمان الخاسر ومن ثم بناء المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات احتساب مخصص الديون غير المنتجة للعوائد.

الفرضية	النسبة
الاقل شدة	تعثر اكبر ثلاث مقترضين
متوسطة الشدة	تعثر اكبر ست مقترضين
الاكثر شدة	خسارة المصرف لأكبر ستة أرصدة لدى المصارف

٤. تعثر (٢٠%) من رصيد الائتمان النقدي الممنوح لتمويل نوع معين من القروض (العقارية مثلاً)، حيث ينعكس ذلك على الائتمان غير المنتج ومن ثم بناء المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات احتساب مخصص الديون غير المنتجة للعوائد.

٥. تعثر (٣٠%) من رصيد الائتمان النقدي الممنوح لتمويل (التجارة العامة مثلا) حيث ينعكس ذلك على الائتمان غير المنتج ومن ثم بناء المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات احتساب مخصص الديون غير المنتجة للعوائد.

الفرضية	النسبة
الاقل شدة	٢٠% من رصيد الائتمان النقدي لتمويل نوع معين من القروض
الاكثر شدة	٣٠% من رصيد الائتمان النقدي لتمويل نوع معين من القروض

٣- السيناريوهات المتعلقة بمخاطر التشغيل: -

مخاطر التشغيل: – هي الخسائر المحتملة الناجمة عن إخفاق أو عدم كفاية الأنظمة والإجراءات الداخلية والعنصر البشرى لدى المصرف، أو نتيجة لأحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ، مخاطر امن المعلومات وامن الفضاء الالكتروني (Cuber Security) ولكنه لا يشمل كل من المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

يتم إعداد السيناريوهات المتعلقة بمخاطر التشغيل واحتساب الأثر السلبي لتطبيق كل سيناريو على نسبة كفاية رأس المال والارباح والخسائر وفق احدى الطريقتين وكما يلي: –

الطريقة الأولى: –

١: حدوث عملية احتيال من الأفراد او أحداث داخلية تؤدي الى توقف الاعمال اليومية في المصرف.

الفرضية	النسبة
الاقل شدة	تؤدي الى خسارة ٥% من اجمالي الموجودات
متوسط الشدة	تؤدي الى خسارة ١٠% من اجمالي الموجودات
الاكثر شدة	تؤدي الى خسارة ٢٠% من اجمالي الموجودات

٢: تعرض المصرف لغرامة مالية او خسارة قضايا مقامة ضده.

الفرضية	النسبة
الاقل شدة	خسارة ١٠% من رأس مال المدفوع
متوسط الشدة	خسارة ٢٠% من رأس مال المدفوع
الاكثر شدة	خسارة ٣٠% من رأس مال المدفوع

الطريقة الثانية: –من خلال طريقة المؤشر الأساسي (Basic-Indicator-Approach) او أي طريقة أخرى قد تعتمد من البنك المركزي العراقي مستقبلاً .

١- ارتفاع مخاطر التشغيل المحتسبة وفق الطريقة أعلاه بنسبة (٢٥%)

٢- ارتفاع مخاطر التشغيل المحتسبة وفق الطريقة أعلاه بنسبة (٤٠%)

٤- السيناريوهات المتعلقة بمخاطر السوق

مخاطر السوق: - هي المخاطر الناتجة عن التغيرات في أسعار السوق التي تؤثر سلبا على قيم المراكز في محفظة المتاجرة إضافة إلى مخاطر أسعار الصرف مما ينعكس بدوره سلباً على الأرباح والخسائر ورأس مال المصرف.

يتم إعداد السيناريوهات المتعلقة بمخاطر السوق واحتساب الأثر السلبي لتطبيق كل سيناريو على أرباح/خسائر المصرف وعلى نسبة كفاية رأس المال وكما يلي :-

١. انخفاض أسعار الأسهم المستثمر بها والمصنفة ضمن محفظة المتاجرة و/أو المتوفرة للبيع بنسبة (٢٠%).
٢. انخفاض أسعار الأسهم المستثمر بها والمصنفة ضمن محفظة المتاجرة و/أو المتوفرة للبيع بنسبة (٥٠%).

الفرضية	النسبة
الاقل شدة	%٢٠
الاكثر شدة	%٥٠

٣. انخفاض أسعار السندات المستثمر بها والمصنفة ضمن محفظة المتاجرة و/أو المتوفرة للبيع بنسبة (٢٠%).
٤. انخفاض أسعار السندات المستثمر بها والمصنفة ضمن محفظة المتاجرة و/أو المتوفرة للبيع بنسبة (٣٠%).

الفرضية	النسبة
الاقل شدة	%٢٠
الاكثر شدة	%٣٠

٥. انخفاض سعر صرف الدينار العراقي بنسبة (١٠%) مقابل جميع العملات الأخرى او على اساس العملة الاجنبية.

٦. انخفاض سعر صرف الدينار العراقي بنسبة (٢٠%) مقابل جميع العملات الأخرى او على اساس العملة الاجنبية.

الفرضية	النسبة
الاقل شدة	%١٠
الاكثر شدة	%٢٠

٧. ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي بنسبة (١٠%) مقابل جميع العملات الأخرى او على اساس العملة الاجنبية.

٨. ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي بنسبة (٢٠%) مقابل جميع العملات الأخرى او على اساس العملة الاجنبية.

الفرضية	النسبة
الاقل شدة	%١٠
الاكثر شدة	%٢٠

٥- السيناريوهات المتعلقة بمخاطر السيولة

مخاطر السيولة: – هي الخسائر المحتملة الناتجة عن تكبد المصرف خسائر تكاليف تمويل الزيادة في موجوداته أو إخفاقه في الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها.

يتم إعداد السيناريوهات المتعلقة بمخاطر السيولة واحتساب الأثر السلبي نتيجة تطبيق كل سيناريو على نسبة السيولة والسيولة حسب سلم الاستحقاق.

أ- سحب ودائع (حكومية وقطاع خاص ومصارف) بنسبة (١٠%) من إجمالي الودائع خلال فترة شهر، حيث ينعكس ذلك على تخفيض قيمة الفئات الثلاث الأولى (المبينة في جدول السيولة حسب سلم الاستحقاق) بنفس المقدار المسحوب من

جانب الموجودات مع مراعاة المحافظة على النسبة الفعلية لكل من هذه الفئات (نسبة وتناسب)، أما بخصوص جانب المطلوبات فيجب تخفيض قيمة هذه الودائع المسحوبة من الفئات الزمنية السبعة (المبينة في السيولة حسب سلم الاستحقاق) مع مراعاة المحافظة أيضاً على النسبة الفعلية لكل فئة (نسبة وتناسب) كما يجب قياس تأثيرها على السيولة (LR)

ب- سحب ودائع (حكومية وقطاع خاص ومصارف) بنسبة (٣٠%) من إجمالي الودائع خلال فترة شهر، حيث ينعكس ذلك على تخفيض قيمة الفئات الثلاث الأولى (المبينة في إرشادات السيولة حسب سلم الاستحقاق) بنفس المقدار المسحوب من جانب الموجودات مع مراعاة المحافظة على النسبة الفعلية لكل من هذه الفئات (نسبة وتناسب)، أما بخصوص جانب المطلوبات فيجب تخفيض قيمة هذه الودائع المسحوبة من الفئات الزمنية السبعة (المبينة في إرشادات السيولة حسب سلم الاستحقاق) مع مراعاة المحافظة أيضاً على النسبة الفعلية لكل فئة (نسبة وتناسب) كما يجب قياس تأثيرها على السيولة (LR) .

الفرضية	النسبة
الاقل شدة	%١٠
الاكثر شدة	%٣٠

ج- سحب أكبر الودائع على مستوى الزبون: -

الفرضية	النسبة
الاقل شدة	سحب أكبر وديعة
متوسط الشدة	سحب اكبر ثلاث ودائع
الاكثر شدة	سحب اكبر خمسة ودائع

٦- السيناريوهات المتعلقة بمخاطر اسعار الفائدة: -

مخاطر سعر الفائدة / العائد للأدوات المالية في محفظة المصرف بخلاف محفظة المتاجرة (Banking-Book) والتي تؤثر سلبا على ربحية و/أو حقوق الملكية لدى المصرف وبالتالي مركزه المالي.

يتم قياس أثر التغير في أسعار الفوائد لتأثيرها السلبي والمباشر على إيرادات المصرف من الفوائد، إضافة الى التأثير على القيمة السوقية للموجودات والمطلوبات ومن خلال الصدمات أدناه وحسب متطلبات بازل: - (يتم مراجعة متطلبات بازل بهذا الخصوص لمعرفة نسب نقاط الارتفاع والانخفاض وحسب كل عملة) .

١. صدمة موازية (parallel shock up)(ارتفاع متساوي ومتوازي بمنحنى العائد بمقدار نقطة اساس) .
٢. صدمة موازية باستمرار (parallel shock down) (انخفاض متساوي ومتوازي بمنحى العائد)
٣. صدمة شديدة الانحدار (معدلات قصيرة للأسفل ومعدلات طويلة لأعلى) steepener shock (short rates down and long rates up)) (انخفاض اسعار العائد قصيرة الاجل وارتفاع اسعار العائد طويلة الاجل) .
٤. صدمة التسطيح (أسعار فائدة قصيرة ومعدلات طويلة لأسفل) flattener shock (short rates up and long rates down) (ارتفاع اسعار العائد قصيرة الاجل وانخفاض اسعار العائد طويلة الاجل)
٥. ارتفاع أسعار الفائدة (short rates shock up)
٦. انخفاض أسعار الفائدة (short rates shock down)

ويمكن بناء هذه المجموعة من الافتراضات والتي تشمل عادة ما يلي:

أ- تغيرات جوهرية في المستوى العام لأسعار الفائدة.

ب- تغيرات في العلاقة بين معدلات أسعار الفائدة في الأسواق الرئيسة المختلفة (مخاطر الأساس).

ج- تغيرات في انحدار وشكل منحنى العائد.

ب – سيناريوهات ذات متغيرات متعددة (Scenario Analyses)

تتمثل هذه السيناريوهات بتقييم أثر عدة متغيرات تتعلق بالمخاطر المختلفة على الوضع المالي للمصرف، وفيما يلي السيناريوهات المطلوبة باستخدام هذا الأسلوب :

١- **السيناريو الأول**

أ- ارتفاع نسبة الديون غير المنتجة للعوائد إلى إجمالي الائتمان النقدي بنسبة (١٥%).

ب- انخفاض أسعار الأسهم المستثمر بها والمصنفة ضمن محفظة المتاجرة و/أو المتوفرة للبيع بنسبة (٢٠%).

ج- انخفاض أسعار السندات المستثمر بها والمصنفة ضمن محفظة المتاجرة و/أو المتوفرة للبيع بنسبة (١٠%).

د- سحب ودائع بنسبة (١٥%) من إجمالي الودائع خلال فترة شهر

هـ- خسارة المصرف (٥% من اجمالي الموجودات) و(٥% من راس المال المدفوع) نتيجة مخاطر التشغيل او ارتفاع مخاطر التشغيل المحتسبة وفق الطريقة المؤشر الاساسي بنسبة (٢٠%)

و- ارتفاع اسعار الفوائد (القصيرة) (٢٠٠) نقطة أساس والطويلة (٣٠٠) نقطة أساس.

ز- انخفاض سعر صرف الدينار العراقي بنسبة (٥%) مقابل جميع العملات الأخرى او على اساس نوع العملة الاجنبية ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي بنسبة (٥%) مقابل جميع العملات الأخرى او على اساس العملة الاجنبية.

٢- **السيناريو الثاني**

أ- ارتفاع رصيد الديون غير المنتجة للعوائد بنسبة (٣٠%) من رصيدها.

ب- انخفاض أسعار الأسهم المستثمر بها والمصنفة ضمن محفظة المتاجرة و/أو المتوفرة للبيع بنسبة (٥٠%).

ج- انخفاض أسعار السندات المستثمر بها والمصنفة ضمن محفظة المتاجرة و/أو المتوفرة للبيع بنسبة (٢٠%).

د- سحب ودائع بنسبة (٣٠%) من إجمالي الودائع خلال فترة شهر

هـ- خسارة المصرف (٢٠% من اجمالي الموجودات) و(٢٠% من راس المال المدفوع) نتيجة مخاطر التشغيل او ارتفاع مخاطر التشغيل المحتسبة وفق الطريقة المؤشر الاساسي بنسبة (٢٥%)

و- ارتفاع اسعار الفوائد (٤٠٠) نقطة اساس.

ز- انخفاض سعر صرف الدينار العراقي بنسبة (١٠%) مقابل جميع العملات الأخرى او على اساس نوع العملة الاجنبية او ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي بنسبة (١٠%) مقابل جميع العملات الأخرى او على اساس العملة الاجنبية.

٣- السيناريو الثالث

أ- ارتفاع رصيد الديون غير المنتجة للعوائد بنسبة (٥٠%) من رصيدها.

ب- انخفاض أسعار الأسهم المستثمر بها والمصنفة ضمن محفظة المتاجرة و/أو المتوفرة للبيع بنسبة (٥٠%).

ج- انخفاض أسعار السندات المستثمر بها والمصنفة ضمن محفظة المتاجرة و/أو المتوفرة للبيع بنسبة (٣٠%).

د- سحب ودائع بنسبة (٤٠%) من إجمالي الودائع خلال مدة شهر.

هـ- خسارة المصرف (١٠% من اجمالي الموجودات) و(١٠% من راس المال المدفوع) نتيجة مخاطر التشغيل او ارتفاع مخاطر التشغيل المحتسبة وفق الطريقة المؤشر الاساسي بنسبة (٣٠%)

و- انخفاض اسعار الفوائد (القصيرة) (٥٠٠) نقطة اساس.

ز- انخفاض سعر صرف الدينار العراقي بنسبة (١٥%) مقابل جميع العملات الأخرى او على اساس نوع العملة الاجنبية او ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي بنسبة (١٥%) مقابل جميع العملات الأخرى او على اساس العملة الاجنبية.

ج- السيناريوهات الإضافية الخاصة بالمصرف :- على كل مصرف بالإضافة الى السيناريوهات أعلاه بناء سيناريوهات خاصة به تعتمد على دراسة وتحليل بياناته المالية واجراءات العمل المستخدمة لدية لتحديد نقاط ضعفه.

البنك المركزي العراقي

دائرة مراقبة الصيرفة

قسم تحليل أداء المصارف ومراقبة المخاطر